T02-00919

جامعة المنصـــورة
كليـة الحقـوق

الفوائـــد التأخيرية القانونية
دراســة مقارنة
بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحث

عبد الحميد نجلشى عبد الحميد الزهيرى

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١	الأستاذ الدكتور / **عبد المنعم البدراوى** - أستاذ القانون المدنى عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة رئيس جامعة المنصـــورة الأسبق (**رئيسا**)
٢	الأستاذ الدكتور/ **فتحى عبد الرحيم عبد الله** - أستاذ القانون المدنى عميد كلية الحقوق - جامعة المنصورة الأسبق (**مشرفا وعضوا**)
٣	الأستاذ الدكتور/ **رمضان على السيد الشرنباصى** أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية (**عضوا**)
٤	الأستاذ الدكتور/ **محمود محمد حسن** أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية كلية الحقوق - جامعة المنصـورة (**مشرفا و عضوا**)

٢٠٠١ م

جامعة المنصورة

كلية الحقوق

الفوائد التأخيرية القانونية

دراسة مقارنة

بين القوانين الوضعية و الشريعة الإسلامية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحث

عبد الحميد نجاشى عبد الحميد الزهيرى

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١	الأستاذ الدكتور/ **عبدالمنعم البدراوى** - أستاذ القانون المدنى - عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة - رئيس جامعة المنصورة الأسبق (**رئيساً**)
٢	الأستاذ الدكتور/ **فتحى عبدالرحيم عبدالله** - أستاذ القانون المدنى - عميد كلية الحقوق - جامعة المنصورة - الأسبق . (**مشرفاً وعضواً**)
٣	الأستاذ الدكتور/ **رمضان على السيد الشرنباصى** - استاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية - كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية. (**عضواً**)
٤	الأستاذ الدكتور/ **محمود محمد حسن**- أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية - كلية الحقوق - جامعة المنصورة. (**مشرفاً وعضواً**)

٢٠٠١م

اسم الباحث : عبد الحميد نجاشى عبد الحميد الزهيرى

موضوع الرسالة :

الفوائد التأخيرية القانونية

دراسة مقارنة

بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية

les intérêts moratoires Légaux

Etude comparative

Entre les droits positifs

Et

Le droit musulman

تاريخ المناقشة : ٢٠٠١/٥/٢٩

تقدير الرسالة : جيد جداً

شكر وتقدير

لا تصلح الكلمات أداة للعرفان بالفضل لأصحابه لكنها – أيا ما كان من أمر – قد تغدو دلالة على الإقرار بعظم هذا الفضل.

وفى ذلك يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ عبدالمنعم البدراوى** أستاذ القانون المدنى - عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة – رئيس جامعة المنصورة الأسبق. على قبول سيادته رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، الأمر الذى يشرف به أى باحث لما يتمتع به سيادته من علم غزير وحكمه واسعة وتواضع جم ، والذى يعد وبحق عميد فقهاء القانون المدنى فى العالم العربى .

ويقر الباحث بأنه لولا شمول الرؤية وسماحة الروح التى حباه بها **الأستاذ الدكتور العميد / فتحى عبدالرحيم عبدالله** أستاذ القانون المدنى – عميد كلية حقوق المنصورة الأسبق؛ لما رأى جهده النور.

ويسجل الباحث الشكر والإمتنان إلى **الأستاذ الدكتور / رمضان السيد الشرنباصى** أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية حقوق الإسكندرية بقبول سيادته عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة .

وخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور /محمود محمد حسن** أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية حقوق المنصورة على ما قدمه من جهد واضح ورعاية وتوضيح لما إستغلق على الفهم.

وقد كان لسيادتهم جميعاً عظيم الفضل فى توجيه وإرشاد الباحث فى مرحلتى الليسانس والدراسات العليا بالكلية جزاهم الله خير الجزاء وأطيب العطاء والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم
الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا
إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا
فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف
وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار
هم فيها خالدون .

صدق الله العظيم

مقدمة :

قـد يـتأخر المديـن عن الوفاء بالتزامه ، فيستحق الدائن نظير ذلك تعويضـا عـن التأخير فى التنفيذ Dommages intérêts moratoires ، ومـن ثم يحق للدائن الجمع بين التنفيذ العينى للالتزام والتعويض عن التأخر فيه، فقد يتفق طرفا علاقة الدائنية على الأثر المترتب على التأخر فى التنفيذ مقدمـاً بالاتفاق على مقدار التعويض عند الإخلال بالالتزام – وهذا الاتفاق يسـمى بالشرط الجزائى Clause pénale ومجاله إما عن عدم التنفيذ وإما عن التأخر فيه .

وإذا تأخـر المدين فى الوفاء بالالتزام بدفع مبلغ من النقود فى حالة عـدم وجود اتفاق، يستحق الدائن – وفقا لشروط معينة – مبلغاً يقدر بالنسبة إلـى أصـل الديـن محـدد بنص القانون يسمى (فوائد التأخير القانونية) intérêts moratoires Légal .

وينحصـر موضـوع هذا البحث فى بيان مدى اعتبار فوائد التأخير القانونـية (التعويض القانونى) المنظمة تشريعاً بالمواد من ٢٢٦ حتى ٢٣٢ من التقنين المدنى المصرى ، والمواد من ١١٥٣ حتى ١١٥٥ من المجموعة المدنـية الفرنسـية[١] مشروعة قانونا ؛ فتعتبر من قبيل التعويض ، أم إنها إحدى صور الربا المحرم فى فقه الشريعة الإسلامية.

وتـرجع أهمـية هذا الموضوع إلى أنه إذا اعتبرت الفوائد القانونية تعويضاً يتعين تحديده ببيان معناه وغايته ومدى اتساقه واختلافه مع القواعد العامـة المقـرره لاسـتحقاق التعويض. وهل مقتضياته الغائية هى اعتباره تعويضاً أم جزاء على الإخلال بدفع مبلغ من النقود؟![٢]

أمـا إذا اعتـبرت الفوائـد القانونـية ربـا محرما فى فقه الشريعة الإسلامية، وذلك بعد تحديد الربا ومعناه وغايته فما هو العلاج لتفادى شبهات

---

(١) Voir : Dalloz. Code Civil. Edition 2000 p. 861. et loi n° 75 – 619 du 11 juill 1975 – et loi n° 92 – 644 du 13 juill 1992.. D. Action droit de La responsabilité 1998 n^os 1282 á 1285.

(٢) علـى اعتبار أنه من صور التعويض فالتعويض فى الفقه إما تعويضا قضائيا أو اتفاقيا أو قانونيا.

التحريم ؟ وذلك بعد دراسة مدى اتساق أو عدم اتساق المواد المنظمة لأحكام استحقاق الفوائد القانونية مع أحكام الضمان فى الفقه الإسلامى.

خاصـــة وأن القـــاعدة فى تحديد قيمة التعويض ؛ أن يغطى الضرر الذى أصاب المضرور، بإعادته إلى الحالة التى كان عليها قبل تعرضه للفعل الضار .

ومســـألة تعويـــض الضرر تقع على رأس الموضوعات الهامة فى القانون المدنى بوجه عام والمسئولية المدنية بوجه خاص ؛ حيث أقامت النظم الوضـــعية القانونـــية تعويـــض الضرر على مبدأ المسئولية المدنية لمحدث الضرر .

مفـــاد هذه المسئولية وجوب حصول المضرور على تعويض كامل يغطـــى كافـــة عناصـــر الضرر الذى أصابه ، ويتماثل التعويض العينى مع الـــتعويض النقدى، بحيث لا تبقى خسارة بدون تعويض ولا كسب يزيد عن قيمة الضرر فى أى من نوعى المسئولية سواء العقدية أم التقصيرية [1].

ومجـــرد عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يعتبر فى حد ذاته خطأ موجباً للمسئولية التى لا يدرؤها عنه إلا إثباته القوة القاهرة أو خطأ الدائن .

والواقـــع أن فقـــه الشريعة الإسلامية أقر مبدأ الضمان كوجه مباشر لأحكام الحق فى التعويض استلهاماً من حديث رسول الله ﷺ " لا ضرر ولا ضـــرار[2] " ، حيث يتأسس الحق فى التعويض باعتبار قاعدة أن (الضرر يزال)[3] فما يؤدى إلى أضرار الغير محظور وإن أذن فيه من ولى الأمر ،

---

(1) Crim. 13 dec. 1995, D. 1996 inform. rapid. 42, Crim. 28 juin 1977,GAZ. Pal. 1977, 2, 649

(2) ســـنن ابـــن ماجة : طبعة دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى ١٢٧٣هـــ ١٩٥٢م – جـــ٢ ص٧٨٤. ، نيل الأوطار للشوكانى – مكتبة دار التراث بالقاهرة – بـــدون تـــاريخ طـــباعة – جـــــ٥ – ص٢٦٠ وما تلاها ، ابن دقيق العيد – شرح الأربعين حديثا النووية – مكتبة السلام العالمية بالقاهرة – بدون تاريخ طباعة – ص ١٥٨.

(3) الإمـــام جـــلال الدين عبد الرحمن السيوطى – الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشـــافعية – دار إحـــياء الكتاب العربى – القاهرة – د.ت ص ٩٢ ، ص ٩٣. ، ابن نجـــيم – الأشـــباه والـــنظائر – تحقيق وتعليق عبد العزيز محمد الوكيل – القاهرة ط ١٩٦٨ –ص ٨٥. وشـــرح الحمـــودى – غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه =

مقدمة ٩

الفصل التمهيدى : أنواع الفوائد فى القانون المدنى وتميز التعويض القانونى عما يشتبه به من أنظمة أخرى – والفوائد الربوية فى الشريعة الإسلامية. ١٩

تقسيم ٢١

المبحث الأول : أنواع الفوائد فى القانون المدنى وتمييزها عما يشتبه بها من أنظمة أخرى ٢١

تمهيد وتقسيم ٢٢

- المطلب الأول : أنواع الفوائد فى القانون المدنى . ٢٣
- عرض وتقسيم
- الفرع الأول : الفوائد التأخيرية القانونية . ٢٥
- الفرع الثانى : الفوائد التأخيرية الاتفاقية . ٢٦
- الفوائد التأخيرية فى القانون الفرنسى ٢٩
- الفرع الثالث : الفوائد التعويضية أو فوائد الاستثمار ٣٨
- المطلب الثانى : التعويض القانونى وما قد يشتبه به من أنظمة قانونية . ٤١
- الفرع الأول : التعويض القانونى والتعويض القضائى. ٤١
- الفرع الثانى : التعويض القانونى والتعويض الاتفاقى "الشرط الجزائى" ٤٦
- الفرع الثالث : التعويض القانونى والغرامة التهديدية . ٥٢
- الغرامة التهديدية فى القوانين العربية ومشروع تقنين أحكام الشريعة الإسلامية فى المعاملات المدنية فى مصر. ٥٧
- التمييز بين الغرامة التهديدية والفوائد القانونية والشرط الجزائى ٥٩

سلطة القضاء فى الحكم بالغرامة التهديدية . ٦٠

الحبس فى مسائل النفقات ٦٢

- الفرع الرابع : التميز التعويض القانونى والصلح . ٦٨

قانون فض المنازعات بين الافراد والجهه الاداريه ٧٠

- خلاصة المبحث الأول ٧٢
- المبحث الثانى : الفوائد الربوية فى الشريعة الإسلامية. ٧٤
المطلب الأول : الربا فى شرائع ما قبل الإسلام . ٧٤
- تحريم الربا فى الشريعة اليهودية. ٧٦
- تحريم الربا فى الشريعة المسيحية ٨١
- بداية الترخص فى بعض المعاملات . ٨٤
المطلب الثانى : تعريف الربا وأنواعه وحكمة تحريمه فى الشريعة الإسلامية . ٨٥
- الفرع الأول : تعريف الربا ٨٦
- الفرع الثانى : أنواع الربا فى الفقه الإسلامى ٩٢
أولاً : ربا البيوع ٩٤
* ربا الفضل ٩٤
* ربا النسيئه ١٠١
ثانياً : ربا الديون ١٠٤
- الفرع الثالث : حكمة تحريم الربا فى الفقه الإسلامى . ١٠٧
المطلب الثالث : أدلة تحريم الربا وأدواره فى الفقه الإسلامى ١١٠
- الفرع الأول : أدلة تحريم الربا ١١١
* فى القرآن الكريم ١١١
* فى السنة النبوية المطهرة ١١٣
* فى الإجماع ١١٥
- الفرع الثانى : أدوار تحريم الربا فى الشريعة الإسلامية ١١٨
القسم الأول : التنظيم القانونى للفوائد التأخيرية القانونية . ١٢٣
عرض وتقسيم ١٢٥
الباب الأول : شروط استحقاق الفوائد التأخيرية القانونية ١٢٧
الفصل الأول : محل الالتزام مبلغ من النقود . ١٢٩
المبحث الأول : فى العقد ١٣٠
-المطلب الأول : فوائد الثمن فى عقد البيع ١٣٢
- المطلب الثانى : سعر الفائدة أحد عناصر تحديد القسط الصافى فى عقد التأمين . ١٣٦
- المطلب الثالث : استحقاق الكفيل والوكيل الفوائد التى سددت بموجب عقدى الكفالة والوكالة. ١٣٩

- الفــرع الأول : استحقاق الكفيل للفوائد عن المبالغ التى دفعها إلى الدائن .	١٣٩
- الفــرع الــثانى : التزام الوكيل بفوائد المبالغ التى استخدمها لصالحه فى عقد الوكالة.	١٤١
- الوضع فى فرنسا	١٤٣
- فى القانون الكويتى	١٤٣
المبحث الثانى : فى العمل غير المشروع .	١٤٧
تمهيد وتقسيم	١٤٧
- المطلب الأول : التنظيم القانونى للتعويض عن الفعل الضار.	١٤٨
الفرع الأول : طريقة تعويض الضرر .	١٤٩
الفرع الثانى : مفهوم مبدأ التعادل بين التعويض والضرر .	١٥٣
- المطلب الثانى : الصفة التعويضية للفوائد التأخيرية القانونية.	١٥٧
الفرع الأول : الوضع فى القانون المصرى .	١٥٨
الفرع الثانى : القاعدة فى القانون الفرنسى .	١٦٣
المبحث الثالث : فى الإثراء بلا سبب .	١٦٦
المبحث الرابع : فى نص القانون .	١٦٨
المبحث الخامس : فى أحكام الشريعة الإسلامية .	١٧١
خلاصة الفصل الأول .	١٧٤
الفصل الثانى : تأخر المدين فى الوفاء .	١٧٦
الفصل الثالث : معلومية المقدار وقت المطالبة .	١٨٠
- القاعدة فى القانون المدنى الفرنسى .	١٨٨
الفصل الرابع : المطالبة القضائية بالفوائد التأخيرية القانونية .	١٩٣
(القاعدة - الاستثناءات)	
- ميعاد سريان الفوائد القانونية فى القانون المدنى الفرنسى .	١٩٧
البــاب الثانى : مقدار الفوائد التأخيرية القانونية ودور القاضى فى تعديلها	٢٠٥
الفصل الأول : مقدار الفوائد التأخيرية	٢٠٧
المبحــث الأول : مقــدار الفوائــد القانونية فى المسائل المدنية والتجارية	٢٠٧
سعر الفائدة فى التشريعات المقارنه	٢٠٨
* فى القانون المدنى الإيطالى	٢٠٨

* فى الكويت ٢١٠
* فى الإمارات العربية المتحدة ٢١١
* تطور الوضع فى القانون الفرنسى ٢١١
أولاً : الوضع قبل صدور القانون ٧٥ – ٦١٩ فى ١٩٧٥/٧/١١ ٢١٢
ثانياً : الوضع فى ظل القانون ٧٥ – ٦١٩ فى ١٩٧٥/٧/١١ ٢١٣
– معيار التفرقة بين المسائل المدنية والتجارية . ٢١٦
– تقييم التحديد القانونى للفوائد التأخيرية القانونية . ٢١٨
– الأساس القانونى لاستحقاق الفوائد فى القانون المدنى المصرى ٢٢٠
المبحث الثانى : مقدار الفوائد الاتفاقية . ٢٢١
– نطاق تطبيق المادة ٢٢٧ مدنى من حيث الزمان على العقود السابقة على العمل بالتقنين المدنى الحالى . ٢٢٤
– الخلاصة ٢٢٩
الفصل الثانى : دور القاضى فى تعديل الفوائد التأخيرية القانونية . ٢٣١
المبحث الأول : سلطة القاضى فى الحكم بزيادة الفوائد التأخيرية . ٢٣٢
المطلب الأول : تسبب المدين بسوء نية فى إحداث ضرر بالدائن يجاوز الفوائد . ٢٣٣
المطلب الثانى : الحساب الجارى ٢٤٢
المطلب الثالث : العمليات المصرفية ٢٤٨
– تفويض البنك المركزى البنوك التجارية فى تحديد الفائدة على العمليات المصرفية . ٢٥٧
المبحث الثانى : سلطة القاضى فى تخفيض أو إسقاط الفوائد التأخيرية ٢٦٠
المطلب الأول : سوء نية الدائن فى إطالة أمد النزاع ٢٦١
المطلب الثانى : مباشرة الدائن إجراءات التنفيذ الجبرى على أموال المدين ٢٦٧
المطلب الثالث : عدم جواز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد أو مجاوزتها لرأس المال . ٢٧٠
– مفهوم العادة التجارية فى قضاء محكمة النقض المصرية . ٢٧٤
– الفوائد المركبة فى القانون الفرنسى ٢٧٦

*** **الـباب الثالث: مدى التزام المشرع بالقواعد العامة فى تنظـيم الفوائـد التأخـيرية القانونية والأحكام الخاصة بالمسائل المتصلة بها .** ٢٧٩

الفصـل الأول : مدى التزام المشرع بالقواعد العامة فى تنظيم الفوائد التأخيرية القانونية ٢٨٢

المبحـث الأول : الخطأ فى جانب المدين بالأداء النقدى لمجرد التأخر فى الوفاء. ٢٨٣

- مـبررات اعتـبار المشـرع الخطأ فى جانب المدين بمجرد التأخر فى الوفاء بالالتزام النقدى ٢٨٥

المبحث الثانى : افتراض الضرر ووسائل إثباته ٢٨٦

موقف القانون الفرنسى من افتراض الضرر ٢٩٠

المبحث الثالث : مدى دفع المسئولية عن التأخير بالسبب الأجنبى ٢٩١

المبحـث الـرابع : تغير النتائج وفقا للأساس الذى يستند عليه لاستحقاق التعويض القانونى . ٢٩٣

الفصل الثانى : الأحكام الخاصة بالمسائل المتصلة بالفوائد التأخيرية القانونية ٢٩٦

المبحـث الأول : أثـر الحجـز على استحقاق الفوائد التأخيرية القانونية ٢٩٧

المبحث الثانى : أثر رسو المزاد على استحقاق الفوائد التأخيرية القانونية ٢٩٨

المبحـث الثالـث : جواز المطالبة بالفوائد القانونية فى مرحلة الطعن بالاستئناف . ٣٠٠

المبحـث الـرابع : أثـر المطالبة بالفوائد القانونية على قواعد باختصاص المحاكم . ٣٠٣

المبحث الخامس : أثر المسائل الإجرائية على استحقاق الفوائد ٣٠٥

- وقف الخصومة ٣٠٦

- انقطاع الخصومة ٣٠٧

- سقوط الخصومة ٣٠٧

المبحـث السـادس : الفوائد فى قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية ٣٠٨

- الفوائد فى قانون العمل ٣٠٩

- ضمانة الوفاء بالحقوق التأمينية فى قانون التأمينات الاجتماعية ٣١٣
القسم الثانى :الاتجاهات القضائية بشأن وضع الفوائد التأخيرية القانونية بين التعويض وشبهه الربا ٣١٩
عرض وتقسيم ٣٢١
الباب الأول : اتجاهات القضاء المصرى ٣٢٣
الفصل الأول : اتجاهات القضاء العادى المصرى ٣٢٦
المبحث الأول : اتجاهات المحاكم الجزئية والكلية والاستئناف العالى ٣٢٦
- المطلب الأول : الاتجاه المؤيد للقضاء بالفوائد ٣٢٦
- المطلب الثانى : الاتجاه الرافض للقضاء بالفوائد ٣٢٦
المبحث الثانى : اتجاه محكمة النقض المصرية ٣٣١
الفصل الثانى : اتجاهات القضاء الإدارى المصرى ٣٣٥
تمهيد وتقسيم ٣٣٥
المبحث الأول : اتجاه المحاكم الإدارية ٣٣٧
المبحث الثانى : اتجاه محكمة القضاء الإدارى ٣٣٨
المبحث الثالث : اتجاه المحكمة الإدارية العليا ٣٤٠
- المطلب الأول : الاتجاه المعارض ٣٤٠
- المطلب الثانى : الاتجاه المؤيد ٣٤٢
- المطلب الثالث : موقف دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا من الاتجاهين (الرافض - والمؤيد) للقضاء بالفوائد . ٣٤٥
الفصل الثالث : اتجاه المحكمة الدستورية العليا ٣٤٩
المبحث الاول : مبررات عدم دستورية المادة ٢٢٦ مدنى ٣٥٠
المبحث الثانى : مبررات دستورية المادة ٢٢٦ مدنى ٣٥٣
* أولاً : المذهب القائل بأن الفوائد التأخيرية القانونية ليس فيها ثمة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ٣٥٣
* ثانياً : المذهب القائل بأن الفوائد التأخيرية القانونية دستورية من زاوية أن التعديل الدستورى باعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع لا حق على وضع المادة ٢٢٦ مدنى ٣٥٤
أسانيد هذا المذهب ٣٥٥

* رأينا فى الموضوع	٣٥٦
المبحث الثالث : اتجاه المحكمة الدستورية العليا بالنسبة للفوائد	٣٥٨
- المطلب الأول : بالنسبة للمادة ٢٢٦ مدنى	٣٥٨
- المطلب الثانى : بالنسبة للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الخاص بالضرائب على الاستهلاك	٣٦٢
الباب الثانى : اتجاهات القضاء فى بعض النظم المقارنه	٣٦٧
تمهيد	٣٦٩
الفصل الأول : اتجاهات القضاء فى دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٦٩
المبحث الأول : الاتجاه الرافض للقضاء بالفوائد	٣٧٠
المبحث الثانى : الاتجاه المؤيد للقضاء بالفوائد (اتجاه المحكمة الاتحادية العليا)	٣٧٤
الفصل الثانى : اتجاهات القضاء فى دولة الكويت	٣٨٠
الفصل الثالث : اتجاهات القضاء فى دولة البحرين	٣٨٤
الفصل الرابع : الاتجاهات القضائية فى فرنسا بشأن تطبيق الفوائد التأخيرية القانونية	٣٨٨
تقديم وتقسيم	٣٨٨
المبحث الأول : سعر الفوائد القانونية فى القانون الفرنسى	٣٩٠
المبحث الثانى : افتراض الخطأ والضرر وعلاقة السببيه فى استحقاق الفوائد .	٣٩٣
المبحث الثالث : بدء سريان الفوائد القانونية .	٣٩٥
المبحث الرابع : حق الدائن فى طلب تعويض تكميلى يضاف إلى الفوائد والمدين فى طلب الإعفاء أوتخفيض الفوائد	٤٠٠
المبحث الخامس : جواز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وقيود ذلك	٤٠٢
المبحث السادس : تعلق القواعد الخاصة باستحقاق الفوائد بالنظام العام	٤٠٥
الباب الثالث : الفوائد التأخيرية القانونية بين التعويض والغرامة المالية والربا المحرم فى الفقه الإسلامى	٤٠٩
تمهيد وتقسيم	٤١١
الفصل الأول : ماهية مبادئ الشرعية الإسلامية وأثرها على	٤١١

النصوص التشريعية فى ظل الدستور الحالى .
المبحث الأول : مفهوم مبادئ الشريعة الإسلامية . ٤١٢
- المطلب الأول : فى التمييز بين الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى ٤١٢
- المطلب الثانى : تحديد المقصود بمصطلح مبادئ الشريعة الإسلامية . ٤١٧
* فى الفقه ٤١٧
* فى القضاء ٤١٩
المبحث الثانى : أثر مخالفة نص تشريعى لمبادئ الشريعة الإسلامية . ٤٢٠
تقسيم ٤٢٠
- المطلب الأول : أثر مخالفة نص تشريعى لمبادئ الشريعة الإسلامية نافذ قبل تعديل المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ٤٢٠
- المطلب الثانى : أثر مخالفة نص تشريعى لمبادئ الشريعة الإسلامية نافذ بعد تعديل المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ٤٢٦
- المطلب الثالث : النتائج المترتبة على اعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع. ٤٢٧
الفصل الثانى : تحديد طبيعة الفوائد التأخيرية القانونية "بين التعويض والغرامة المالية والربا المحرم فى الفقه الإسلامى ". ٤٣٠
تقديم وتقسيم ٤٣٠
المبحث الأول : التحديد التشريعى للتعويض فى الفقه الإسلامى ٤٣٠
المبحث الثانى : الفوائد التأخيرية تعويض بنص القانون ٤٣٤
المبحث الثالث : رأينا فى الموضوع ٤٣٨
المبحث الرابع : تقييم خطة المشرع المصرى فى تحديد نسب الفوائد القانونية فى القانون المدنى . ٤٤٢
* رأينا فى الموضوع ٤٤٤
الفصل الثالث : الحلول المقترحة كبديل لنظام الفوائد التأخيرية القانونية ٤٤٨

تقديم وتقسيم ٤٤٨
المبحث الأول : الاقتراح الأول (اقتراح بإيجاد وسيلة بديلة للفوائد التأخيرية كتعويض) ٤٤٨
- المطلب الأول : مضمون الاقتراح ٤٤٩
- المطلب الثانى : تقييم الاقتراح ٤٥١
الفرع الأول : مناقب الاقتراح ٤٥٢
الفرع الثانى : انتقادات الاقتراح ٤٥٤
المبحث الثانى : الاقتراح الثانى (اقتراح بإيجاد البديل للتنظيم القانونى الحالى للفوائد التأخيرية . ٤٥٧
- المطلب الأول : مضمون الاقتراح ٤٥٧
- المطلب الثانى : تقييم الاقتراح ٤٥٩
- الفرع الأول : مناقب الاقتراح ٤٥٩
- الفرع الثانى : انتقادات الاقتراح ٤٦١
المبحث الثالث : الاقتراح الوارد فى مشروع قانون بإصدار قانون المعاملات المدنية الموافق للشريعة الإسلامية فى مصر . ٤٦٣
- المطلب الأول : ملامح مشروع قانون المعاملات المدنية الموافق للشريعة الإسلامية . ٤٦٣
- الفرع الأول : ملامح المشروع ٤٦٤
- الفرع الثانى : المبادئ التى يقوم عليها المشروع ٤٦٦
- المطلب الثانى : مضمون المشروع ٤٦٨
- المطلب الثالث : تقييم الاقتراح الوارد فى مشروع قانون المعاملات المدنية الموافق للشريعة الإسلامية . ٤٦٩
خاتمة ٤٧٥
النتائج العامة للبحث ٤٨١
التوصيات العامة للبحث ٤٨٩
عرض موجز باللغة الفرنسية لموضوع وخطة البحث والنتائج والتوصيات ٤٩٥
مراجع البحث ٥٠٧
قائمة الاختصارت ٥٣٥
فهرس ٥٣٩